فى انتظار قرار شجاع يحرك «المخزون» الراكد

رغم ارتفاع قيمته التى تتراوح من ١٣ إلى ٢٠ مليار جنيه إلا أنه لم ينل القدر الكافى من الإهتمام. ربما بسبب الخوف من عدم النجاح فى حل المشكلة دون خسائر أو انتظاراً لقرار شجاع أو إعتماداً على أن وجوده يزيد من أصول الشركة ويعطى مؤشرات على ربحيتها.

المخزون السلعى لدى شركات قطاع الأعمال.. ملف لم يقلب أحد فى أوراقه بالعناية المطلوبة حتى الآن والنتيجة مزيد من الخسائر المتمثلة فى إهلاك هذا المخزون من ناحية وتكاليف التخزين نفسها. علاوة على زيادة صعوبة تسويقه بسبب تغير الأذواق وعدم مناسبة المنتجات لإتجاهات الطلب بالأسواق.

الدكتور نادر رياض عضو اتحاد الصناعات المصرية وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى يؤكد أن المخزون السلعى بشركات قطاع الأعمال يعكس بصورة واضحة ضرورة تغيير النمط الإنتاجى والتسويقى لهذه الشركات حيث أن إستمرار إنتاجها بالصورة الحالية سوف يؤدى إلى مزيد من المخزون وبالتالى المزيد من الخسائر.

ويضيف أن تأجيل حل مشكلة المخزون السلعى وتحميله على قرار بيع الشركة يمثل إهدارا لأموال شركات قطاع الأعمال. ويعطى إنطباعاً غير صحيح عن حقيقة الموقف المالى للشركة.

ويشير الدكتور نادر رياض إلى ضرورة الإسراع ببيع المخزون السلعى على أساس أسعار السوق بعيداً عن القيمة الدفترية له موضحاً أن بيع المخزون بأقل من سعره الدفترى وإن كان يحمل جانبا من الخسائر للشركة إلا أنه فى نفس الوقت يعتبر البديل الإقتصادى الصحيح لأنه سوف يخلص الشركات من أعباء خدمة المخزون وكذلك توفير موارد مالية سائلة يمكن استخدامها فى إحلال وتجديد خطوط الإنتاج لتتناسب مع اتجاهات الطلب بالأسواق المحلية والأجنبية.

نادر رياض

ويؤكد الدكتور نادر رياض أن بيع المخزون السلعى لشركات قطاع الأعمال يمكن أن يحقق أهدافا اجتماعية عديدة علاوة على الأهداف الاقتصادية وذلك على أساس ملاءمة هذه المنتجات لعدد كبير من المواطنين الذين يتخذون قرار الشراء على أساس السعر أولاً ومدى إشباع السلعة لإحتياجاته بطريقة مقبولة.

ويوضح الخبير المصرفى الدكتور محسن الخضيرى أن إستمرار مشكلة المخزون السلعى يؤدى إلى تعطيل الطاقة الإنتاجية للشركات وعدم تشغيلها بطاقاتها الفعلية وهو ما يؤثر بصورة غير مباشرة على ربحية العاملين بالشركة.

ويضيف أن مشكلة المخزون السلعى توضح أن نسبة كبيرة من الشركات تعمل بعيداً عن دراسات الأسواق وإتجاهات الطلب وهو ما يفسر إختلال الهياكل المالية لعدد كبير من الشركات.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى أن معظم الشركات العالمية تتم إدارتها حالياً دون مخزون على إعتبار أنه ضد نمو المشروعات موضحاً أن إستمرار مشكلة المخزون يعكس فى بعض الحالات الإختلال المالى لبعض الشركات والخوف من البيع بأسعار السوق وبالتالى تحقيق عائد أقل من القيمة الدفترية وتخفيض قيمة أصول الشركة.

ويطالب الدكتور محسن الخضيرى بالتعامل مع المخزون السلعى من منظور مستقبلى يحتم ضرورة البيع وإصلاح الهياكل الإنتاجية للشركات.

أحمد مختار

جريدة الاهرام المسائي ١٠/٨/١٩٩٦